جهود دولة الكويت في مواجهة

أزمة فايروس كورنا المستجد / كوفيد – 19

- في ظل دعوة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الصباح – حفظه الله ورعاه – في خطابه إلى المبادرة بدراسة التداعيات والاثار الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي ترتبت على الإجراءات الاستثنائية بهدف إيجاد المعالجات لها ، والإسراع في اتخاذ الخطوات اللازمة من أجل التخفيف من الأعباء التي تثقل كاهل المواطنين في هذه الظروف الدقيقة وحماية استمرار المشروعات الصغيرة.
- وعلى ضوئه شكل مجلس الوزراء الموقر الفريق الاقتصادي المشترك بين الجهات الحكومية بمؤسساته المختلفة والقطاع الخاص والمكلف بتقديم التصورات العملية لمعالجة التداعيات الاقتصادية وتخفيف آثارها ومضاعفاتها ، حيث كان أحد المبادئ الأساسية التي تم الارتكاز عليها هي ضمان الحماية الاجتماعية للمواطنين وتحديد المتطلبات التشريعية اللازمة لتنفيذها ، وعليه تم تشكيل لجنة توجيهية عليا لمتابعة وتقويم وتنفيذ تلك الإجراءات وفريق دعم استراتيجي وفني لضمان التنفيذ الصحيح ، وتم اتخاذ التدابير التالية :-

- ضمان عدم تضرر المواطنين العاملين في القطاعات المتضررة من تداعيات الازمة .
- المحافظة على الدعومات اللازمة للمحافظة على استقرار مستويات وأسعار السلع الغذائية والطبية في الأسواق المحلية .
- وضع الآليات اللازمة لتأمين الحد الأدنى من الدخل الذي يكفل مواجهة تكاليف المعيشة للعمالة المتضررة من الأزمة الحالية والمرتبطة بعقود.
- دعم رواتب المسجلين على الباب الخامس في التأمينات الاجتماعية بالقطاعات المتضررة.
- مساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والصناعية والزراعية عن طريق تأجيل الأقساط الممولة من قبل الصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومحفظة التمويل الزراعي في البنك الصناعي .
- تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة ، عن طريق تمويل مشترك من البنوك المحلية والصندوق الوطني لرعاية وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تقديم قروض بشروط ميسرة وطويلة الأجل للشركات والعملاء المتضررين ، تقدمها البنوك المحلية.

- تأجيل حصة أصحاب الأعمال في القطاعين الأهلي والنفطي غير المملوك للدولة بالكامل من الاشتراكات الشهرية المستحقة لمؤسسة التأمينات الاجتماعية لمدة (6) شهور ، بالإضافة إلى تأجيل سداد الاشتراكات الشهرية المستحقة على المؤمن عليهم وفقا لأحكام الباب الخامس من قانون التأمينات الاجتماعية لمدة (6) شهور ، وكذلك تأجيل خصم الجزء المستبدل من المعاش التقاعدي وفقا للمادة (77) من قانون التأمينات الاجتماعية لمدة (6) شهور.
- صرف المعاش التقاعدي بافتراض عدم صرف ما يسمح به القانون مقدما للحالات التي استفادت من حكم المادة (112) مكرر من قانون التأمينات الاجتماعية وذلك لمدة 6 شهور على أن تحدد الأداة القانونية اللازمة لتنفيذ هذا القرار.
- تقديم إعفاءات حكومية للمؤسسات الاقتصادية المتضررة في القطاعات الاقتصادية المنتجة وقطاع الجمعيات التعاونية من بعض الرسوم والمستحقات الحكومية شريطة انعكاس هذه الإعفاءات على عملائهم بذات القيمة.
- توجيه الجهات الحكومية بتسريع الدورة المستندية لسداد الالتزامات المستحقة للقطاع الخاص بالسرعة الممكنة.

- ومن جانب التحديات فالحزمة المقترحة من الإجراءات تتعامل مع الجانب الظاهر من الأزمة وتمثل حل آلي قابل للتعديل حيث يصعب اعداد حلول ثابتة في ضوء التغيرات المتسارعة التي تتسم بها الازمة والتي من الصعب التكهن بتفاصيلها وحدودها ، كما يصعب دقة تشخيص كل جوانب الازمة نظرا لغياب كل المعطيات المتعلقة بحدود هذه الازمة .

- ومن الاجراءات التنفيذية التي تم اتخاذها التالي:-

- صرف راتب شهر لجميع الطلاب والطالبات المبتعثين في الخارج سواء من البعثات الحكومية او على حسابهم الخاص والمسجلين في المكاتب الثقافية في الخارج.
- بالنسبة للأمن الغذائي تم تكليف وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع الهيئة العامة للصناعة والخطوط الجوية الكويتية لاستيراد المواد الغذائية والاساسية التي تتطلب النقل الجوي ، إضافة إلى تكليف الشركة الكويتية للتموين بتغطية أي نقص بالمواد الأساسية الغذائية التي تحددها وزارة التجارة من السوق المحلي او الخارجي .
- منح مهلة لمخالفي الإقامة بالمغادرة ابتداء من 1 ابريل وحتى 30منه. دون دفع اية غرامات مالية مترتبة عليهم ، ودون دفع تكاليف السفر وتوفير تذاكر الطيران وإمكانية العودة الى دولة الكويت وتجهيز أماكن للإيواء المخالفين بعد انهاء اجراءاتهم حتى موعد سفرهم .واستضافة البعض منهم ممن تم تأجيل استقبالهم في دولهم وذلك في أماكن معدة لإيوائهم وتقديم كافة الخدمات لهم.
- تم فرض عزلا تاما لمنطقتين وتم تامين الغذاء وكافة المستلزمات لقانطيها من الاسر والعمالة المتضررة.

- تكليف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية بتشكيل فريق عمل لتوفير البيانات والمعلومات اللازمة وتقديم العون والمساندة لاتخاذ كافة الإجراءات القانونية الكفيلة بمسألة المتسببين في وجود عمالة وهمية ومحاربة تجار الاقامات.

- أما بالنسبة لدور وزارة الشؤون الاجتماعية في تأمين الحماية الاجتماعية فقد قامت بالتالي :-

- تم تنظيم وتقنين آلية العمل والشراء في الجمعيات التعاونية، وانشاء مقر لإدارة الأزمات بالتعاون مع وزارة التجارة والصناعة و بلدية الكويت و اتحاد الجمعيات ، إضافة إلى تأمين المخزون الاستراتيجي للمواد الغذائية والاستهلاكية الذي يغطي المواطنين والمقيمين ، وتشديد الحرص على مراقبة صحة أسعار السلع في الجمعيات التعاونية .
- وتنفيذا لتوجيهات صاحب السمو امير البلاد - حفظه الله ورعاه – بشأن الإسراع بتخفيف الأعباء التي تثقل كاهل المواطنين في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها البلاد ، تم تحويل رواتب المساعدات الاجتماعية للمنتفعين من الفئات المختلفة عن شهر ابريل 2020م لعدد 41632 بإجمالي مبلغ (21060630 مليون - واحد وعشرون مليون وستون الف وستمائة وثلاثون دينار كويتي) ، هذا وقد تم رفع الإيقاف وتمديد المهل للحالات التي ليس بإمكانها توفير المستندات المطلوبة لتجديد المساعدة .
- اطلاق مبادرة لحث الجمعيات الخيرية والمبرات على تسخير امكانياتها وخبراتها المادية والفنية للتعاون مع الحكومة ، والتي على ضوئها تم اطلاق حملة " فزعة الكويت " والتي كانت تحت اشراف الوزارة ونتج عنها في اليوم الأول تجميع ما يقارب (9 مليون دينار كويتي) ، تم تخصيصها لدعم الأسر المتعففة، والعمالة المتضررة التي فقدت عملها، مساندة الجهود الحكومية القائمة لمكافحة انتشار الوباء. حيث تم من خلال هذه الحملة وعلى مدى ثلاثة أسابيع منذ انطلاقها صرف (2,600,112 دينار كويتي) استفادت منها (22,934) أسرة متضررة (ايجارات- دعم مالي – كوبونات مشتريات من الأسواق) توزيع 246,323 سلال غذائية استفاد منها 209,000 مستفيد وجبات غذائية 189,902 معقمات يدوية 369,114 تجهيز مدارس ومستشفيات لعدد 42 مدرسة لعدد 66000 مستفيد وذلك حتى تاريخ 18 ابريل 2020م بإجمالي مبلغ 4,477,108 دينار كويتي.
- انشاء منصة دعم المتضررين من كورونا : وهي منصة لتنسيق جهود مؤسسات المجتمع المدني الكويتي في دعم الاسر والافراد المتضررين من أزمة فايروس كورونا.
- بالنسبة لنزلاء دور الرعاية الاجتماعية (الحضانة العائلية – رعاية المسنين – رعاية الاحداث) فقد تم تفعيل لجنة الطوارئ والتنسيق مع وزارة الصحة لتوفير كافة المستلزمات الخاصة بالنزلاء ، والتنسيق مع الشركات التي تقدم خدمات لدور الرعاية لاتباع كافة الإجراءات اللازمة للوقاية من الفايروس مع تخصيص مكان دائم لإقامة العاملين بتلك الشركات داخل مجمع دور الرعاية تجنبا لاختلاطهم باي من العاملين خارج المجمع.

- كما قام المجلس الأعلى لشئون الأسرة بالتوعية عن طريق مخاطبة جميع الفئات العمرية ، عن طريق بث رسائل و فيديوهات توعوية في برامج وسائل التواصل الاجتماعي ، إضافة الا اللقاءات التلفزيونية والاذاعية لنشر التوعية وضرورة الوقاية والبعد الاجتماعي للحد من انتشار الفايروس.
- و مخاطبة وزارة العدل بشأن تعطل مراكز الرؤية وذلك اثر مطالبة الإباء والامهات بتمكينهم من تنفيذ الاحكام القضائية برؤية أبنائهم وبحث الاليات المطروحة للتنفيذ من اجل صالح الأبناء والوالدين. وكذلك فيما يتعلق بأحكام النفقة الغير منفذة.
- إضافة إلى تعاون المجلس الأعلى لشئون الاسرة مع مكتب حماية الطفل في وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية والمباحث الجنائية والنيابة العامة ، حيث تم تشكيل فريق للتدخل السريع لمتابعة حالات و ضحايا العنف الأسري ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لإيواء وحماية عدد من الأطفال المعنفين والذين تم الإبلاغ عنهم تنفيذا لما تضمنه قانون حماية الطفل بحيث يتم ايواءهم في دور الحضانة العائلية التابعة لوزارة الشئون.

واقبلوا خالص التحية ،،،